وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 14 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يلتقي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاقتصادية

التقى الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة اليوم، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، الذي يزور المملكة حاليا.

وأثناء زيارة مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمملكة، التي تهدف إلى الاطلاع على أحدث التقنيات والإجراءات ذات العلاقة بقطاع الطاقة النووية والإشعاعية في المملكة، قام بزيارة للمختبرات الرقابية لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، استقبله خلالها الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور خالد بن عبدالعزيز العيسى، حيث تعد هذه المختبرات المعتمدة من قبل شبكة الوكالة الدولية ALMERA، وسيلة مهمة لدعم الهيئة في قيامها بمسؤولياتها الرقابية وفق أهدافها المتعلقة بحماية الإنسان والبيئة من الآثار الضارة للإشعاعات المؤينة، وتقدير مستوى المواد النووية في تحقيق بعض التزامات المملكة الدولية.

ووفقا لـ»واس»، اطلع غروسي على مركز عمليات الطوارئ النووية، الذي يشتمل على منصات مختلفة منها: منصة تلقي البلاغات الدولية عن الحوادث النووية USEI، والمنصة الوطنية لشبكة الرصد الإشعاعي البيئي المستمر والإنذار المبكر، التي ترتبط بالشبكة الدولية لمركز عمليات الطوارئ في الوكالة IRMIS، ومنصة دعم اتخاذ القرار ومحاكاة الحوادث النووية وسحابة التلوث الإشعاعي، المرتبط بالرصد المناخي الدقيق بشكلٍ يساعد على اتخاذ قرارات الإجراءات الوقائية الاستباقية بناء على توقعات تداعيات التلوث الإشعاعي.

وأكد مدير عام الوكالة خلال الزيارة على أن النموذج المتين الذي تضطلع به المملكة في الشأن الرقابي يؤكد جاهزيتها لبدء برامجها النووية لإنتاج الطاقة، ويعزز دور المنظومة الدولية وتكاملها.

كما زار مدير عام الوكالة، مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، واستعرض مع الأمير الدكتور ممدوح بن سعود بن ثنيان, الرئيس التنفيذي للمدينة، التعاون القائم بين الجهتين، الذي أسهمت الوكالة من خلاله في دعم بناء الكفاءات البشرية في المملكة، في مجالات الطاقة الذرية، والتقنيات النووية والإشعاعية، ومشروعات التعاون التقني، وبعثات الخبراء الداعمة لمهمات المدينة في توطين صناعة الطاقة النووية في المملكة، وكذلك إسهام منسوبي المدينة في دعم الوكالة في برامجها المختلفة، لخدمة الدول الأعضاء، وتفعيل وتطوير ما تنشره الوكالة، من إرشادات ووسائل، تساعد الدول في تأسيس البنية التحتية النووية اللازمة لإدخال الطاقة النووية.

كما شملت الزيارة جولة على معرض مشكاة التفاعلي, أحد مبادرات المدينة؛ الذي يهدف إلى رفع الوعي المجتمعي، حول علوم وتقنيات وتطبيقات الطاقة الذرية والمتجددة، من خلال برامج إثرائية وتفاعلية متنوعة.

وزار مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والتقى رئيس المدينة, الدكتور منير بن محمود الدسوقي، بحضور عدد من مسؤولي الطاقة، والبحث والتطوير والابتكار في المملكة، حيث اطلع على جهود

المدينة في بناء مفاعل البحوث منخفض الطاقة، الذي وضع حجر أساسه الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، ويجري العمل فيه حاليا, كأول مفاعل نووي بحثي في المملكة، ويعد أحد مشروعات رؤية «السعودية 2030» الطموحة، ومن أهم المكونات الداعمة للمشروع الوطني للطاقة الذرية.

واستمع مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى شرحٍ عن مكونات المفاعل النووي، الذي صمم بطاقة منخفضة ليكون متعدد الأغراض، وبخصائص مشابهة لمفاعلات إنتاج الطاقة، والذي يهدف إلى تأهيل كفاءات وطنية، ذات مهارات عالية، في مجال تشغيل مفاعلات الطاقة والتقنيات النووية، وتعزيز مخرجات البحث والتطوير والابتكار النووية عالية الجودة. كما يهدف المفاعل إلى نقل وتوطين التقنيات والتطبيقات النووية الواعدة، مما يجعل الطاقة النووية جزءا من منظومة الطاقة في المملكة، ويعزز دور المملكة بوصفها دولة رائدة وفاعلة في مجال الطاقة.

واطلع مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال جولته في المدينة، على مشروع «الكراج» الذي يُسهم في دعم الشركات التقنية وراود الأعمال لتأسيس شركاتهم، ويُحاكي التجارب العالمية في ذلك، ويستقطب المُبادرات والأفكار الخلاقة في دعم ريادة الأعمال في التقنيات الناشئة على المستوى العالمي.

واختتم مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية جولته بزيارة مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض، حيث اطلع على أبرز التقنيات المستخدمة، وتجول في قسم السايكلوترون والمستحضرات الصيدلانية المشعة، الذي يلبي احتياجات المراكز الطبية المحلية والإقليمية من المستحضرات المشعة، المستخدمة في التشخيص والعلاج لعدد من الأمراض الدقيقة، والذي يقدم منتجاته لأكثر من 45 مركزًا سعوديًا متخصصًا في الطب النووي.

وزير الطاقة: إعلان «كوب 28» لا يؤثر في صادراتنا النفطية الاقتصادية

أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، أنه جرى دفن التخلص الفوري أو التدريجي من الوقود الأحفوري، مشيرا إلى أن اتفاق كوب 28 لم ينص على التخلص الفوري أو المتدرج بل عملية تحول.

وأضاف وزير الطاقة في مقابلة مع «العربية «، أن «إعلان كوب 28 لا يؤثر في صادراتنا النفطية أو مقدرتنا على البيع»، مضيفا «فريق متكامل من المملكة شارك في المفاوضات، وتمت مراجعة نص البيان الختامي لكوب 28 كلمة بكلمة».

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان إنه جرى دفن المنهجية الفرعونية «لا أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد»، وفقا للأمير عبدالعزيز بن سلمان.

وأكد أنه «يجب النظر بطريقة متكاملة للنصوص ضمن اتفاق كوب28، حيث أعطى لكل دولة الحق باختيار المنهجية التي تحافظ على مصالحها».

ولفت إلى المادة 28 التي تنص على أن الدول ستتحول وفقا للطريقة المحددة وطنيا ووفقا لاختلاف الظروف والمسارات والنهج على المستويات الوطنية، لافتا إلى أن برامج المملكة تعمل على تخفيض البصمة الكربونية للمنتجات.

واستدرك أن تحول الطاقة يمكن المملكة من الموازنة بين تخفيض الانبعاثات ونشاطها النفطي، مضيفا «لسنا بغريبين عن منهجية تحول الطاقة ونحن رائدون فيها».

كما وجه الشكر لدولة الإمارات التي استضافت المؤتمر هذا العام، وقال إن هناك تعاونا وتنسيقا بشكل كامل بين الدولتين.

إلى ذلك، رحب مندوب للسعودية في قمة كوب28 بالاتفاق الذي تم التوصل إليه، مؤكدا أن مواجهة تغير المناخ تتعلق بخفض الانبعاثات باستخدام جميع التقنيات.

وقال «أظهرت نتائج المحادثات مسارات مختلفة ستسمح لنا بتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية بما يتماشى مع خصائص كل دولة وفي سياق التنمية المستدامة».

وأضاف «يجب علينا استغلال كل فرصة لخفض الانبعاثات بغض النظر عن مصدرها، ويجب علينا استخدام جميع التقنيات لتحقيق هذا الهدف».

المملكة توقع مذكرة دعم مالي لمبادرة «أشعة الأمل» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الرياض

بحضور صاحب السمو الملكي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، وقّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية مذكرة إسهام مالي من المملكة؛ تهدف إلى دعم الدول ذوات الدخل المنخفض والمتوسط وتعزيز قدرتها على الحصول على العلاج الإشعاعي في مراكز علاج السرطان، من خلال مبادرة «أشعة الأمل».

وتتضمن المذكرة دعماً مالياً، من المملكة للمبادرة، بمبلغ قدره 2 مليون ونصف مليون دولار أميركي، يُخصص لتزويد الدول ذوات الدخل المحدود بالمراكز المتخصصة لتشخيص السرطان وعلاجه باستخدام الأشعة المؤينة. ويشمل هذا توفير الأجهزة، مثل أجهزة الأشعة السينية، والطب النووي والعلاج الإشعاعي، وكذلك بناء وتطوير القدرات البشرية، من خلال التدريب والارتقاء بمهارات أخصائيي علاج الأورام بالإشعاع، وتقني العلاج الإشعاعي، والفيزيائيين الطبيين وغيرهم من الموظفين المتخصصين.

ويأتي توقيع هذه المذكرة استمرارًا للدعم الذي تقدمه المملكة؛ لتعزيز جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال، حيث يُعد مرض السرطان أحد الأسباب الرئيسة للوفاة في العالم، وتتوقع الدراسات أن يصل عدد حالات السرطان الجديدة، في العالم، إلى أكثر من 25 مليون حالة خلال السنوات السبع المقبلة.

وعلى الرغم من أن الطب الإشعاعي يُعد أداة رئيسة في تشخيص السرطان وعلاجه وتخفيف آلامه، وإنقاذ الأرواح من خطره، إلا أن 10 ٪ فقط من المرضى في الدول منخفضة الدخل، ومن 50 ٪ إلى 60 ٪ منهم في الدول متوسطة الدخل، يمكنهم الحصول على العلاج الإشعاعي اللازم لحالاتهم.

الجدير بالذكر أن مبادرة «أشعة الأمل» أُطلقت في عام 2022م، لتعزيز القدرة على الوصول، على المستوى العالمي، إلى رعاية مرضى السرطان بواسطة الطب الإشعاعي، من خلال دعم إنشاء وتوسيع خدمات الطب الإشعاعي في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وفي مرحلتها الأولى، بدأت المبادرة في سبع دول أفريقية، إلا أن أكثر من 70 دولة، حتى الآن، طلبت الدعم من خلال هذه المبادرة لزيادة فرص الحصول على الطب الإشعاعي. وكانت المملكة قد أعلنت عن هذا الدعم خلال كلمة سمو وزير الطاقة، في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر من العام 2023م، كما سبق أن أعلنت عن دعم يبلغ 2 مليون ونصف مليون دولار لدعم مبادرة الوكالة لتحديث مختبرات سايبرسدورف (مبادرة رينول2-) التي ستسهم في تعزيز القدرات الرقابية في المجالات النووية والإشعاعية، كما تبرعت بمبلغ مليون دولار، لدعم مبادرة الوكالة للعمل المتكامل لمكافحة الأمراض حيوانية المصدر (زوديك) باستخدام التقنيات النووية.

النفط يواصل خسائره وسط مخاوف بشأن فائض العرض والطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

واصلت أسعار النفط خسائرها يوم الأربعاء في التعاملات الآسيوية، بعد أن هبطت أكثر من ثلاثة بالمئة إلى أدنى مستوياتها في ستة أشهر في الجلسة السابقة بفعل مخاوف بشأن فائض العرض والطلب.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم فبراير 33 سنتا أو 0.45 بالمئة إلى 72.91 دولارا للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر يناير 29 سنتًا، أو 0.42 %، إلى 68.32 دولارًا للبرميل. وكان كلا العقدين عند أضعف مستوياتهما منذ يوليو.

وتعثرت السوق في التعاملات الليلية حيث عززت قراءات التضخم الأميركية التي جاءت أقوى من المتوقع لشهر نوفمبر وجهة النظر التي من غير المرجح أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة أوائل العام المقبل، الأمر الذي سيؤثر على الاستهلاك.

وفي الوقت نفسه، قال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، إن المتوسط الأسبوعي لصادرات الخام الروسي قفز إلى أعلى مستوى منذ يوليو، مما أدى إلى تفاقم المخاوف من زيادة العرض وإلقاء المزيد من الشكوك على اتفاق خفض الإنتاج الأخير من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، فيما يسمى أوبك +، كما رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها للإمدادات في 2023 بمقدار 300 ألف برميل يوميا إلى 12.93 مليون برميل يوميا من تقريرها السابق، في أحدث تقرير لها عن توقعات الطاقة على المدى القصير.

وتضع التوقعات الهبوطية، النفط على المسار الصحيح لمواصلة الانخفاض خلال الأسبوع، مواصلاً الاتجاه الذي استمر لسبعة أسابيع متتالية من الانخفاضات. وقالت تينا تنغ، محللة السوق لدى سي ام سي ماركيتس، إن اجتماع السياسة الذي يعقده البنك المركزي الأميركي والذي يختتم في وقت لاحق يوم الأربعاء سيحدد اتجاه الأسواق. وقالت: «إن الموقف الأكثر تشدداً من المتوقع من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يتسبب في مزيد من الانخفاض في أسعار النفط الخام».

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير. ومع ذلك، سوف يركز المستثمرون على آراء مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن الاقتصاد وتوقعاتهم لأسعار الفائدة في الأرباع القادمة، وقال يبب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى منصة آي جي لتداول النفط عبر الإنترنت، إن الأسواق تأمل وتحسب إلى حد كبير «تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة» لعام 2024. وقال يب «أي خيبة أمل على هذه الجبهة يمكن أن تعزز الدولار الأميركي وتؤثر على بيئة المخاطرة» وهو ما قد يدفع أسعار النفط للانخفاض.

وقال سوفرو ساركار، المحلل لدى دي بي اس، إن مناقشات بنك الاحتياطي الفيدرالي من غير المرجح أن تثير أي مفاجآت وأن الأسعار يمكن أن تتعافى إلى حد ما في «ارتفاع مريح» بعد الاجتماع. وأصدرت الأمم المتحدة يوم الأربعاء قرارا يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، حيث حذر الرئيس جو بايدن من أن إسرائيل بدأت تفقد الدعم الدولي بسبب مقتل المدنيين.

ودخل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) الساعات الأخيرة من المفاوضات صباح الأربعاء، حيث واصلت الحكومات الجدل حول مستقبل النفط وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى. وقال نائب وزير الخارجية الصيني السابق ليو تشن مين صباح الأربعاء في دبي إن بعض النقاط الشائكة لا تزال قائمة. وتعرضت مسودة الاتفاق يوم الاثنين لانتقادات لفشلها في الدعوة إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ 5 أشهر قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، بينما لا تقدم المخزونات الأميركية سوى القليل من البهجة. وقالوا انخفضت أسعار النفط أكثر في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، لتصل إلى أدنى مستوياتها في خمسة أشهر مع تراجع المتداولين قبل الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي لهذا العام، في حين أن علامات السحب في المخزونات الأميركية لم تقدم سوى القليل من الدعم.

وأدت المخاوف بشأن ضعف الطلب وتراجع الإمدادات وارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل إلى خسائر فادحة في أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث ظلت الأسواق تتجنب النفط الخام بعد تخفيضات الإنتاج المخيبة للآمال من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +) لعام 2024. كما أثر الإنتاج الأميركي المرتفع والمخاوف المتزايدة بشأن تباطؤ الطلب الصيني على النفط الخام، كما فعلت حالة عدم اليقين قبل المزيد من الإشارات بشأن السياسة النقدية من بنك الاحتياطي الفيدرالي.

كما أثرت التوقعات المخيبة لأسعار النفط من إدارة معلومات الطاقة، حيث خفضت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لخام برنت لعام 2024 بمقدار 10 دولارات للبرميل إلى 83 دولارًا للبرميل. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط الأميركية من المحتمل أن تنخفض بهامش أكبر من المتوقع في الأسبوع المنتهي في الثامن من ديسمبر. لكن السحب المحتمل يأتي في أعقاب عدة أسابيع متتالية من البناء القوي. وأظهرت بيانات معهد البترول الأميركي أيضًا زيادة كبيرة بلغت 5.8 مليون برميل في مخزونات البنزين، مما يشير إلى مزيد من التباطؤ في استهلاك الوقود في الولايات المتحدة.

عادة ما تبشر بيانات معهد البترول الأميركي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم، والتي من المتوقع أن تظهر سحبًا قدره 1.5 مليون برميل. ومن المتوقع أن تظهر مخزونات البنزين زيادة قدرها 2.4 مليون برميل، في حين من المتوقع أن يظل الإنتاج الأميركي بالقرب من مستوياته القياسية. كما كان ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة، على الرغم من انخفاض عدد منصات الحفر في البلاد، نقطة خلاف في أسواق النفط، حيث قامت البلاد بزيادة الإنتاج لسد الفجوة التي خلفتها أوبك.

وأظهرت بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأميركي الصادرة يوم الثلاثاء ارتفاعًا طفيفًا في التضخم على أساس شهري في

نوفمبر، مما أثار المخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيواصل خطابه المتشدد في ختام اجتماعه الأخير لعام 2023 في وقت لاحق من اليوم.

في حين أنه من المتوقع على نطاق واسع أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة دون تغيير، فإن توقعاته لعام 2024، وخاصة أي خطط لخفض أسعار الفائدة، ستكون نقطة التركيز الرئيسية. وقلصت الأسواق توقعاتها بتخفيضات مبكرة لأسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، نظرا للعلامات الأخيرة على التضخم الثابت والقوة في سوق العمل.

وقال محللو بنك الكومنولث الأسترالي، في مذكرة للعملاء، النفط يهبط إلى أدنى مستوياته في خمسة أشهر مع تزايد المخاوف من تخمة الولايات المتحدة وروسيا. وقالوا انخفض النفط إلى أدنى مستوى له منذ خمسة أشهر مع تراكم علامات الإمدادات القوية. وتراجع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 3.8 % ليستقر عند مستوى 69 دولارًا للبرميل، وهو أدنى مستوى منذ أواخر يونيو. وانخفض النفط الخام لمدة سبعة أسابيع متتالية، مع فشل تخفيضات الإنتاج الجديدة من قبل أوبك وحلفائها في وقف الانزلاق.

وواصلت الأسعار تضررها بفعل الإشارات الجديدة التي تشير إلى أن الإمدادات لا تزال وفيرة. وقفز المتوسط الأسبوعي لصادرات روسيا من النفط الخام المنقولة بحرا إلى أعلى مستوى منذ أوائل يوليو، ورفعت وكالة حكومية أميركية تقديراتها لإنتاج البلاد من النفط هذا العام بمقدار 30 ألف برميل يوميا مقارنة بتوقعاتها الشهر الماضي. وتستمر الفوارق بين العقود الشهرية في الإشارة إلى زيادة العرض، مع إغلاق الواجهة الأمامية لمنحنى العقود الآجلة لخام برنت هذا الأسبوع عند أضعف مستوى منذ يونيو.

وقال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بنك كوريا للأوراق المالية: «تحاول العقود الآجلة ترسيخ القاع من عمليات البيع التي شهدتها الأسبوع الماضي»، «إن هيكل كونتانجو للعقود الآجلة للأشهر الخلفية التي تكتسب في الشهر الأول يحدد النغمة التي تبدو بها الإمدادات الحالية وفيرة». ويشهد النفط أطول سلسلة خسائر أسبوعية منذ عام 2018، وانخفض بنحو أكثر من الربع عن ذروة هذا العام في أواخر سبتمبر. وإن التوقعات بتباطؤ نمو الاستهلاك الصيني واستمرار مخاطر الركود في الولايات المتحدة تؤدي إلى توقعات قاتمة للطلب في الربع الأول.

وهذا الأسبوع، ستنشر وكالة الطاقة الدولية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول ووزارة الطاقة الأميركية أحدث تقييماتهم الشهرية لأساسيات السوق. وسيقوم المستثمرون أيضًا بمراقبة القرار النهائي لسعر الفائدة الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي لهذا العام. وكانت المخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول بمثابة ثقل رئيس على أسعار النفط، خاصة وأن التجار يخشون أن الظروف الاقتصادية التقييدية ستؤثر على الطلب على الوقود. وشهد الطلب على الوقود في الولايات المتحدة تراجعا في الأسابيع الأخيرة، على الرغم من أن الانخفاض يرجع أيضا إلى موسم الشتاء.

وحذر بنك الاحتياطي الهندي من ارتفاع محتمل في التضخم بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتعد البلاد من بين أكبر مستوردي النفط في العالم، ومن المتوقع أن تشهد زيادة في الطلب على النفط الخام في السنوات المقبلة، خاصة إذا استمر الاقتصاد في النمو متجاوزًا نظيراته العالمية. لكن آفاق النفط على المدى القريب لا تزال قاتمة، خاصة مع بقاء الظروف النقدية العالمية مقيدة. وبعيدًا عن بنك الاحتياطي الفيدرالي، فإن قرارات أسعار الفائدة من البنك المركزي الأوروبي وبنك

أوبك: مخاوف الطلب المبالغ فيها سبب انخفاض أسعار النفط

الاقتصادية

أبدت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك أمس تفاؤلا حذرا إزاء العوامل الأساسية التي تؤثر في سوق النفط في 2024، وذكرت أن الانخفاض الأخير في الأسعار سببه المخاوف المبالغ فيها بشأن الطلب، فيما أبقت على توقعاتها المرتفعة نسبيا لاستهلاك النفط في 2024.

وتراجع النفط إلى أدنى مستوى في ستة أشهر بالقرب من 72 دولارا للبرميل رغم إعلان تحالف «أوبك +»، الذي يضم أوبك وحلفاء آخرين بقيادة روسيا، في 30 نوفمبر جولة جديدة من خفض الإنتاج في الربع الأول من 2024.

لكن «أوبك» قالت في تقريرها الشهري «إنها ما زالت متفائلة بحذر بشأن العوامل الأساسية التي تؤثر في ديناميكيات سوق النفط في 2024»، موضحة أن المضاربين لعبوا دورا رئيسا في دفع الأسعار إلى الانخفاض.

وقالت المنظمة في تعليق على الأسعار في نوفمبر «شهدت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام تراجعا كبيرا بسبب عمليات بيع كثيفة في ظل تقلبات شديدة في سوق العقود الآجلة»، وفقا لـ«رويترز».

وأضافت «المخاوف المبالغ فيها بشأن نمو الطلب على النفط أثرت في ديناميكية السوق، ما أثر سلبا في معنويات السوق».

وأبقت أوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2023 عند 2.46 مليون برميل يوميا، كما ثبتت توقعاتها من الشهر الماضي لنمو الطلب في 2024 عند 2.25 مليون برميل يوميا.

وتتوقع أوبك باستمرار نموا أقوى للطلب العام المقبل مقارنة بتوقعات جهات أخرى مثل وكالة الطاقة الدولية رغم أن الجهتين كانتا لديهما وجهة نظر مماثلة بشأن الطلب في 2023.

وقال هيثم الغيص الأمين العام للمنظمة في بيان أمس، «إن قطاع النفط معرض للخطر في غياب مستويات مناسبة من الاستثمار». وهنأ الإمارات على النتيجة الإيجابية التي خرج بها مؤتمر المناخ «كوب 28».

وتتخذ الدول الأعضاء في «أوبك +» سلسلة من الإجراءات من بينها خفض الإنتاج منذ أواخر 2022 لدعم السوق.

وأشارت أوبك في تقريرها إلى أن إنتاجها من النفط انخفض في نوفمبر.

وتزيد إيران، المعفاة من خفض إنتاج أوبك بسبب خضوعها لعقوبات أمريكية، من إنتاجها في 2023 في تحرك قال محللون «إنه يبدو أنه ناتج عن نجاح إيران في تفادي العقوبات، وحذر الولايات المتحدة من تطبيقها». وتتعافى نيجيريا وأنجولا من تحديات داخلية حدت من إنتاجهما.

لكن التقرير ذكر نقلا عن بيانات من مصادر ثانوية أن أوبك أنتجت 27.84 مليون برميل يوميا في نوفمبر بانخفاض 57 ألفا في أكتوبر، في ظل تراجع الإنتاج في العراق وأنجولا ونيجيريا.

وأظهر مسح في السادس من ديسمبر أن إنتاج أوبك الشهر الماضي اقترب من هذا المستوى عند 27.81 مليون برميل يوميا.

وقالت السعودية لأوبك «إنها خفضت الإنتاج بواقع 122 ألف برميل يوميا إلى 8.818 مليون برميل يوميا في نوفمبر»، وكانت المملكة قد مددت خفضا طوعيا للإنتاج بواقع مليون برميل يوميا حتى الربع الأول من 2024 في إطار اتفاق أبرمته «أوبك +» في 30 نوفمبر.

محللون: تقلبات أسعار النفط مستمرة مع اتساع الضغوط الهبوطية ومؤشرات زيادة الإمدادات

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام مع اتساع في الضغوط الهبوطية وسط مؤشرات بزيادة الإمدادات النفطية سواء من خارج «أوبك +» أو من دول التحالف المعفاة من قيود خفض الإنتاج، إضافة إلى تنامي مخاوف من ركود اقتصادي قد يحد من الطلب العالمي.

وتتلقى الأسعار دعما من اتجاه إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لإعادة ملء مخزون الاحتياطي الاستراتيجي من النفط بعد نضوب نسبي، بينما تترقب السوق تخفيضات العرض الطوعية بقيادة كبار المنتجين في تحالف «أوبك +».

وذكرت مجموعة «رابيدان» أن الحديث عن بلوغ ذروة الطلب على النفط في هذا العقد هو مجرد وهم لدى البعض، وأن عدم وصول الطلب على النفط إلى ذروته بحلول 2030 سيكون المفاجأة الكبرى لسوق النفط، كما أن «أوبك +» ستنجح في إدارة السوق في كل الظروف مهما كانت صعوبتها.

وعد محللون نفطيون اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة هو الحدث الرئيس التالي، وستقوم الأسواق بفحص توقعات النمو الخاصة ببنك الاحتياطي الفيدرالي، كما يستمر تباطؤ النمو العالمي في جذب اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض، وقد يؤدي تأكيد تباطؤ النمو إلى مزيد من عمليات بيع خام غرب تكساس الوسيط.

وذكروا في تصريحات لـ«الاقتصادية» أن هناك وجهات نظر متناقضة تجاه معنويات السوق الأمريكية، لافتين إلى حقيقة أن المتداولين يتداولون على المدى الطويل، ما يشير إلى أن أسعار النفط الخام الأمريكي قد تستمر في الانخفاض.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة «إن آفاق الطلب على النفط جيدة ومبشرة رغم من بعض التقييمات السلبية لبعض المؤسسات الدولية»، موضحا أنه رغم أن الطلب الصيني على النفط حطم الأرقام القياسية خلال هذا العام على الأقل استنادا إلى واردات النفط الخام، إلا أن بعض التجار ظلوا غير مقتنعين بأن وتيرة النمو ستظل دون تغيير.

وأشار إلى أن أحد أسباب انخفاض أسعار النفط في الربع الثالث كان هو انخفاض واردات النفط الخام الصينية، لافتا إلى أن السوق تترقب تأثيرات أكبر من تخفيضات «أوبك +» بعد تمديدها إلى نهاية الربع الأول من العام الجديد، مع عدم استبعاد إمكانية تمديدها مرة أخرى لفترات أطول.

ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن التجار كانوا يتوقعون تخفيضات أكبر في إنتاج النفط من جانب «أوبك +»، وعندما جاءت الأخبار عن ارتفاع قياسي في إنتاج النفط في الولايات المتحدة عوض ذلك بالفعل التخفيضات الإنتاجية المعلن عنها من جانب التحالف ولذا انخفضت الأسعار.

ونوه بأن الاتجاه الهبوطي غالب حاليا على السوق لكن التوقعات الصعودية ما زالت باقية، مشيرا إلى أنه حتى نوفمبر الماضي كان عديد من المحللين متفائلين بشأن أسعار النفط، وعلى سبيل المثال توقع بنك جيه بي مورجان أن النفط كان على وشك الدخول في دورة فائقة وأن الأسعار كان يمكن أن تتحرك فوق 100 دولار للبرميل، عادا مصادر العرض من خارج أوبك وصلت إلى حدودها القصوى، ما يلقي العبء على تحالف «أوبك +» لتلبية الطلب المتزايد، وقد تستنفد

طاقته الفائضة.

من جانبه، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا «إن تقارير دولية ترى أن سوق النفط ستظل على الأرجح غير قابلة للتنبؤ بها على نحو غير عادي»، مشيرا إلى إعلان «أوبك +» تمديد تخفيضات إضافية في الإنتاج بينما ارتفع الإنتاج في الولايات المتحدة وبلغ 13.2 مليون برميل وهو على وشك أن يصل إلى 13.3 مليون برميل يوميا. وذكر أن إدارة المعروض النفطي في الظروف الراهنة ليست مهمة سهلة، ما يوضح حجم الأعباء المفروضة على تحالف «أوبك +»، مشيرا إلى تأكيد مجموعة رابيدان أن منتجي «أوبك +» بحاجة إلى خطة طويلة المدى لإدارة الإمدادات النفطية بما يدعم استقرار وتوازن السوق.

وتتفق ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام مع أن ارتفاع إمدادات النفط من الولايات المتحدة والبرازيل وجيانا بوتيرة أسرع بكثير مما كان متوقعا في البداية أربك حسابات المنتجين والتجار والمحللين، حيث تراجعت المخاوف من شح المعروض وتحول التركيز مجددا إلى بيانات الطلب والأنشطة الصناعية والتجارية في الاقتصادات الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين والهند. ورجحت أن تواصل مجموعة «أوبك +» إدارة إمداداتها إلى السوق بعناية فائقة على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، انخفضت أسعار النفط نحو 1 في المائة خلال تعاملات الأربعاء 13 ديسمبر 2023، لتواصل نزيف الخسائر للجلسة الثانية على التوالي، وسط مؤشرات بزيادة الإمدادات، ومخاوف من ركود اقتصادي قد يحد من الطلب.

وخفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعات الطلب العالمي على النفط في 2024، في حين أظهرت بيانات مكتب إحصاءات العمل في أمريكا ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين 0.1 في المائة خلال الشهر الماضي، بعد أن ظل مستقرا في أكتوبر السابق، على عكس توقعات المحللين المرجحين بقاء المؤشر دون تغير خلال نوفمبر.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت القياسي، تسليم فبراير 2024، بنسبة 0.90 في المائة، لتصل إلى 72.58 دولار للبرميل.

في الوقت نفسه، تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم يناير 2024، بنسبة 0.86 في المائة، لتصل إلى 68.02 دولار للبرميل.

وخفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعات أسعار النفط في 2024، حتى مع التخفيضات الطوعية من جانب دول تحالف «أوبك +»، كما قلصت تقديراتها لإنتاج الخام في الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن يسجل متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 78.07 دولار للبرميل خلال 2024، بانخفاض 12.5 في المائة عن تقديرات نوفمبر 2023، البالغة 89.24 دولار للبرميل.

كما خفضت إدارة معلومات الطاقة تقديراتها لمتوسط سعر خام برنت بنسبة 11.4 في المائة، ليصل إلى 82.57 دولار للبرميل خلال 2024، بحسب تقرير آفاق الطاقة قصيرة الأجل لشهر ديسمبر، الصادر يوم الثلاثاء 12 ديسمبر.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 77.06 دولار للبرميل الثلاثاء، و77.47 دولار للبرميل في اليوم السابق.

البرازيل تطالب بتوفير الوسائل اللازمة للتحول إلى الطاقات المتجددة الاقتصادية

دعت مارينا سيلفا، وزيرة البيئة البرازيلية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الدول المتقدمة إلى أن تأخذ زمام المبادرة في تحول الطاقة وتوفر الوسائل اللازمة للدول النامية.

وقالت سيلفا «لا بد أن تأخذ البلدان المتقدمة زمام المبادرة في دعم الطاقة المتجددة وتعزيز التحول، وضمان توفير الوسائل اللازمة للبلدان النامية»، وفقا لـ»الفرنسية».

ووافقت أكثر من 100 دولة مشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب 28» المنعقد في دبي على زيادة قدرات الطاقة المتجددة بثلاثة أمثال بحلول 2030، وهو أحد الالتزامات التي لم تثر جدلا واسعا خلال فعاليات القمة.

لكن هذه البلدان لم تقدم تفاصيل تذكر عن طريقة تسريع زيادة مثل هذه القدرات. وقال أندرس أوبيدال، الرئيس التنفيذي لشركة أكوينور النرويجية المطورة للطاقة المتجددة، في تصريحات «إنه أمر واقعي ولكن هناك عناصر تحتاج إلى حل: الحصول على التصاريح والإيجارات والاتصال بالشبكات».

وتكتسب الطاقة المتجددة أهمية قصوى من أجل الوفاء باتفاق باريس 2015 والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

ورغم أن مصادر الطاقة المتجددة تزيد بسرعة بالفعل، فإن هذا الهدف سيتطلب نشر مرافق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتسريع هذا التقدم.

ومن شأن زيادة مصادر الطاقة المتجددة بثلاثة أمثال أن يرفع هذه القدرات إلى 11 ألف جيجاواط على الأقل في ستة أعوام فقط، أي أكثر من 20 في المائة، مقارنة بتوقعات (بلومبيرج إن.إي.إف) الحالية عند تسعة آلاف جيجاواط بعد ستة أعوام.

«كوب 28» يسدل الستار على أعماله بإقرار «اتفاق الإمارات»

دبي: مساعد الزياني وأحمد الغمراوي

الشرق الأوسط

اختتم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب 28» أعماله، الأربعاء، بعد أن أقر ممثلو ما يقارب 200 دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، في مدينة إكسبو دبي «اتفاق الإمارات» للمناخ، والذي يتضمن خطة عمل مناخية طموحة للحفاظ على إمكانية تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية.

ودعا الاتفاق الأطراف إلى تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي إلى منظومة طاقة خالية من كافة مصادر الوقود التقليدي الذي لا يتم تخفيف انبعاثاته؛ وذلك بهدف تحقيق الحياد المناخي، وتشجيعهم على تقديم مساهمات محددة وطنياً تشمل كافة القطاعات الاقتصادية، كما يستهدف زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة سنوياً بحلول عام 2030، ويبني زخماً لتأسيس هيكل جديد للتمويل المناخي.

وقالت الرئاسة إن النتيجة تحترم العلم وتحافظ على إمكانية تفادي تجاوز الارتفاع في حرارة كوكب الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية استجابةً للحصيلة العالمية.

وعقد مؤتمر الأطراف جلسة مهمة لعرض الصيغة النهائية للنص التي تم التوصل إليها، حيث تعهد 198 طرفاً بالإجماع على الحد من الانبعاثات الكربونية، مما ساهم في الوصول لمستهدفات «كوب 28»، وتجاوز الطموحات المحددة.

وجاء «اتفاق الإمارات»، بعد عام من المشاركات الدبلوماسية الواسعة القائمة على احتواء الجميع، وأسبوعين من المفاوضات المكثفة، ويتماشى مع هدف رئاسة «كوب 28» المتمثل في تقديم استجابة طموحة وفعالة وملموسة لنتائج الحصيلة العالمية لتقييم التقدم في تحقيق أهداف باريس.

وتتضمن التعهّدات الواردة في النص التفاوضي النهائي الإشارة للمرّة الأولى إلى الانتقال إلى منظومة طاقة خالية من مصادر الوقود التقليدي الذي لا يتم تخفيف انبعاثاته، لتمكين العالم من تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، ورفع سقف التوقّعات بشأن الجولة التالية من المساهمات المحدّدة وطنياً على مستوى العالم، من خلال تشجيع الأطراف على «تقديم مساهمات محددة وطنياً تشمل كافة القطاعات الاقتصادية»، بالإضافة إلى مواصلة بناء الزخم لإصلاح هيكل التمويل المناخي، والإشارة إلى دور وكالات التصنيف الائتماني للمرّة الأولى، والدعوة إلى زيادة كبيرة في المِنح والتمويل الميسّر، وتحديد هدف جديد يتمثّل في زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجدّدة ثلاث مرات، ومضاعفة معدل كفاءة الطاقة بحلول عام 2030. وكذلك الإقرار بالحاجة الماسّة إلى زيادة كبيرة في تمويل التكيف تتجاوز الضعف، لتلبية احتياجاته الملحّة والمتزايدة.

وإلى جانب تقديم استجابة فعالة للحصيلة العالمية الأولى لتقييم التقدّم في تنفيذ أهداف اتفاق باريس، حقّق «كوب 28» نتائج تفاوضية ملموسة لتفعيل صندوق معالجة الخسائر والأضرار، ونجح في جمع وتحفيز 792 مليون دولار من التعهّدات المبكرة للصندوق، وتوفير إطار للهدف العالمي بشأن التكيّف، وإضفاء الطابع الرسمي لدور رائد المناخ للمؤتمر، لدعم احتواء الشباب في أعمال مؤتمرات الأطراف المستقبلية.

اختيار المنهجية المناسبة

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، إن «اتفاق (كوب 28) يشدد بالأساس على أهمية تحول الطاقة»، مشيراً إلى أن «مراجعة نص البيان الختامي لاتفاق (كوب 28) تمت كلمة بكلمة».

وأكد في تصريحات تلفزيونية أن «التركيز عاد على معالجة التحديات بالتوافق مع المصالح الوطنية»، معتبراً أن «الاتفاق الحالي أعاد اتفاق باريس للواجهة مجدداً»، ولافتاً إلى أن «المستهدف هو خفض الانبعاثات، وللدول حق اختيار المنهجية المناسبة». وشدد على أن «اتفاق (كوب 28) أعطى لكل دولة الحق باختيار المنهجية التي تحافظ على مصالحها»، وقال: «يجب النظر بطريقة متكاملة للنصوص ضمن الاتفاق».

وقال الأمير عبد العزيز بن سلمان إن «تحول الطاقة يمكّننا من الموازنة بين خفض الانبعاثات ونشاطنا النفطي، وبرامجنا تعمل على خفض البصمة الكربونية لمنتجاتنا». وأضاف: «لسنا بغريبين عن منهجية تحول الطاقة، ونحن رائدون فيها»، موضحاً أن بيان «كوب 28» لم ينص على التخلص الفوري أو المتدرج من الوقود الأحفوري، بل عملية تحوّل».

وأوضح أن برامج المملكة تعمل على خفض البصمة الكربونية لمنتجاتها، مبيناً أن تحول الطاقة يمكّن المملكة من الموازنة بين خفض الانبعاثات ونشاطها النفطي.

ولفت الأمير عبد العزيز بن سلمان إلى أن فريقاً متكاملاً من المملكة شارك في مفاوضات «كوب 28». وشكر دولة الإمارات التي استضافت المؤتمر هذا العام، مؤكداً وجود تعاون وتنسيق بشكل كامل بين الدولتين.

مسار جديد للعمل

من جهته، قال الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي، رئيس «كوب 28»، إن «العالم كان بحاجة إلى مسار جديد للعمل، ومن خلال التركيز على هدفنا الرئيسي توصلنا إلى ذلك المسار، حيث عمِلنا بجِد وإخلاص لبناء مستقبل أفضل لشعوبنا وكوكبنا، وبإمكاننا أن نفخر بإنجازنا التاريخي».

وأشار إلى الوعد الذي قطعه يوم انطلاق فعاليات «كوب 28»، بتنظيم مؤتمر للأطراف يختلف عن سابقِيه، ويجمع كافة المعنيين، من القطاعين الخاص والحكومي، وممثلي المجتمع المدني، والقيادات الدينية، والشباب والشعوب الأصلية، وأكّد أنه منذ اليوم الأول، تعاون الجميع، واتّحدوا، وعمِلوا، وأنجزوا.

وأشاد بخطة عمل المؤتمر المتوازنة التي تدعم الحد من الانبعاثات، وتزيد الاهتمام بموضوع التكيف، وتسهم في تطوير وإعادة صياغة آليات التمويل المناخي العالمي، وتحقيق متطلبات معالجة الخسائر والأضرار، وأكد أنها خطة تراعي الظروف الوطنية لكلّ دولة، وتدعم العمل المناخي والنمو الاقتصادي بشكل متزامن، وأنها مبنية على توافق الآراء ومدعومة

باحتواء الجميع، ويعززها التعاون والعمل الجماعي.

التنمية المستدامة

وكان مندوب للسعودية رحب في قمة «كوب 28» بالاتفاق الذي تم التوصل إليه، مشيراً إلى أن مواجهة تغير المناخ تتعلق بخفض الانبعاثات باستخدام جميع التقنيات، ومشيداً بنتائج المحادثات.

وقال: «أظهرت مسارات مختلفة ستسمح لنا بتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية بما يتماشى مع خصائص كل دولة، وفي سياق التنمية المستدامة».

وأضاف: «يجب علينا استغلال كل فرصة لخفض الانبعاثات بغض النظر عن مصدرها. ويجب علينا استخدام جميع التقنيات لتحقيق هذا الهدف». وأكد أن السعودية تعبّر باسم كتلة الدول العربية عن «شكرها للجهود العظيمة» للرئاسة الإماراتية لمؤتمر المناخ.

في المقابل، رحبت مصر بتوصل مؤتمر المناخ المنعقد في دبي إلى توافق حول عدد من القرارات التاريخية، مشيدة بنجاح دولة الإمارات في تنظيم الدورة الثامنة والعشرين للدول أطراف الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ «كوب 28».

معايير جديدة

ويضع «اتفاق الإمارات» معايير جديدة للعمل المناخي العالمي من خلال وصول الدول الأطراف إلى اتفاق عادل ومنصف يتماشى مع النتائج العلمية، ويساهم في الحد من الأخطار التي تواجهها الدول الأكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية والعمل المناخي.

واستطاع «كوب 28» البناء على ما تم التوصل إليه في «كوب 27» الذي عُقد في مدينة شرم الشيخ بمصر، من خلال تفعيل الصندوق العالمي للمناخي، وتأمين تعهدات مبكرة من الدول لتمويله.

من جهته، قال الأمين العام التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية سايمون ستيل: «كنا بحاجة إلى هذا المؤتمر لإرسال إشارات واضحة على عدة جبهات، كنا بحاجة إلى ضوء أخضر عالمي يشير إلى أن جميع الأنظمة ستعتمد على مصادر الطاقة المتجددة والعدالة المناخية والقدرة على الصمود».

وكان المدير العام والممثل الخاص لرئاسة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف للمناخ «كوب 28»، ماجد السويدي، قال خلال مؤتمر صحافي: «تمكنا من جمع ما يزيد على 83 مليار دولار من الالتزامات المالية الجديدة، إضافة إلى توقيع 130 دولة على إعلان زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة الطاقة، فضلاً عن تقديم عدد كبير من شركات النفط والغاز للمرة الأولى التزاماً بمعالجة انبعاثات غاز الميثان، إلى جانب 11 إعلاناً تغطي مختلف جوانب العمل المناخي، بدءاً من التمويل إلى الزراعة والصحة».

الاتفاق النهائي لـ "كوب 28": تكاتف دولي لخفض 1.5 درجة مئوية

البلاد

أقر مؤتمر الأطراف للتغير المناخي "كوب28" اتفاقا تاريخيا للعمل المناخي، حيث نجح في إدراج بنود شاملة تتعلق بالوقود التقليدي لأول مرة ، ليضع العالم على المسار الصحيح للحفاظ على كوكب الأرض. وأعلن رئيس المؤتمر الدكتور سلطان الجابر التوصل إلى اتفاق نهائي، لافتاً في مؤتمر صحافي إلى أن الخطة متوازنة وتتصدى للانبعاثات وتسد الفجوات فيما يتعلق بمسألة التكيف مع أنظمة الطاقة من خلال الإبقاء على معدل 1.5 درجة مئوية في المتناول ، حاثا جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق الاتفاق.

وكانت هيئة تابعة للأمم المتحدة معنية بالمناخ، قد نشرت صباح الأربعاء، النص المقترح للاتفاق الذي تضمن إشارة إلى التحول عن الوقود الأحفوري في العقد الحالي، ولم تنص الوثيقة على "التخلص التدريجي" من هذا الوقود ، لكنها تضمنت إشارة إلى التحول بعيداً عن جميع أنواع الوقود الأحفوري، لتمكين العالم من الوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050 ، بتخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بما يتماشى مع هدف 1.5 درجة مئوية.

ودعت الوثيقة الأطراف إلى المساهمة في الجهود العالمية التالية، مدرجة قائمة تتضمن حزمة من الإجراءات هي:
– رفع قدرة الطاقة المتجددة عالمياً إلى ثلاثة أمثالها، ومضاعفة المعدل السنوي العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بحلول 2030م.

– الإسراع بالخفض التدريجي للفحم الذي يتم إنتاجه واستخدامه دون الاستعانة بتقنيات تقلص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والحد من السماح بتوليد الطاقة الجديدة من هذا النوع من الفحم.

– تسريع الجهود العالمية لإنشاء أنظمة طاقة خالية من الانبعاثات، واستخدام أنواع وقود خالية من الكربون ومنخفضة الكربون، قبل منتصف القرن، أو بحلول منتصفه تقريباً.

– التحول عن استخدام الوقود الأحفوري في نظم الطاقة ابتداءً من العقد الحالي، بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة لتحقيق صافي انبعاثات صفر بحلول 2050م، بما يتماشى مع العلم.

– تسريع وتيرة استخدام تقنيات وقف وخفض الانبعاثات، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية وتكنولوجيات التخفيض والإزالة، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، لا سيما في القطاعات التي يصعب التخفيف فيها، وإنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون، وذلك لتعزيز الجهود نحو استبدال الوقود الأحفوري الذي يتم إنتاجه واستخدامه دون الاستعانة بتقنيات تقلص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أنظمة الطاقة.

– خفض الانبعاثات الأخرى غير ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير، بما في ذلك على وجه الخصوص انبعاثات الميثان، على مستوى العالم بحلول 2030م.

– تسريع وتيرة خفض الانبعاثات الناجمة عن النقل البري من خلال مجموعة من المسارات، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والنشر السريع للمركبات خالية الانبعاثات.

– الإلغاء التدريجي للدعم غير الفعال للوقود الأحفوري، والذي لا يعالج مشكلة الفقر في مجال الطاقة أو العدالة في التحول في أقرب وقت ممكن.

«البحر الأحمر الدولية» وزين السعودية تحققان أفضل تقنية خضراء في العالم بأول شبكة بلا انبعاثات

مكة

حققت شركتا «البحر الأحمر الدولية» و«زين السعودية»، جائزة «أفضل تقنية خضراء في العالم» خلال الدورة السابعة عشرة لـ «قمة قادة قطاع الاتصالات»، التي عقدت يومي 6 و7 ديسمبر 2023، في دبي.

وجاء هذا الفوز ليكلل تدشينهما أول شبكة جيل خامس (5G) خالية من الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم في منتجع «سيكس سنسز الكثبان الجنوبية» الصحراوي في وجهة «البحر الأحمر»، لتحدث سبقا نوعيا جديدا على مستوى الابتكار والتقنيات المتقدمة، وتقدم ولأول مرة على مستوى العالم، حلا عمليا للحد من الانبعاثات الكربونية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والذي يمثل أحد أكثر التحديات التقنية تعقيدا على مستوى العالم.

وتأتي جائزة «أفضل تقنية خضراء» تقديرا للجهود المشتركة ما بين «البحر الأحمر الدولية» و«زين السعودية» لتقديم نموذج جديد للأعمال المستدامة التي توظف أحدث التقنيات والحلول الرقمية لحماية البيئة والحفاظ على التنوّع الحيوي في الوجهات السياحية والطبيعية وضمان استدامته للأجيال المقبلة، بما يدعم توجه المملكة من خلال مبادرة السعودية الخضراء لزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الكربونية وحماية البيئة، تماشيا مع رؤية 2030 التي يأتي ضمن أهدافها تحسين جودة الحياة وحماية الأجيال المقبلة وكذلك تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 500 ألف طن سنويا بحلول العام 2030 وصولا إلى تحقيق الحياد الصفري للانبعاثات بحلول العام 2060م.

سابك تتعاون مع ساينتفيك ديزاين وليندي لإزالة الكربون من صناعة الكيماويات

مكة

أبرمت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، وشركة «ساينتفيك ديزاين»، التابعة لها في مجال ترخيص تقنية جلايكول الإيثيلين، وشركة «ليندي الهندسية» التابعة لشركة «ليندي» الرائدة عالميا في مجال الغازات الصناعية والهندسة، مذكرة تفاهم لبحث فرص التعاون الرامية لإزالة الكربون من عمليات إنتاج جلايكول الإيثيلين المرخصة من شركة «ساينتيفيك ديزاين».

ويهدف هذا التعاون إلى تطوير حلول مبتكرة لتقليل البصمة الكربونية، وتطوير تقنية منخفضة الانبعاثات الكربونية باستخدام تقنية «سابك» المبتكرة لاستخلاص ثاني أكسيد الكربون وتنقيته لمصانع الجلايكول المرخصة من شركة «ساينتفيك ديزاين» في جميع أنحاء العالم؛ بما يسهم في تحقيق الاستدامة في عملية إنتاج أكسيد الإيثيلين وجلايكول الإيثيلين ووضع معايير يحتذى بها للصناعات الخالية من الكربون.

تطوير تقنيات

أكد نائب الرئيس التنفيذي للتقنية والابتكار، كبير مسؤولي التقنية، كبير مسؤولي الاستدامة في «سابك» بوب موهان، التزام الشركة تحديد مسار واضح نحو الحياد الكربوني الذي يستلزم تطوير التقنيات المبتكرة على نطاق واسع، سواء ضمن قاعدة أصول الشركة الحالية أو في عمليات النمو المستقبلية.

وبين أن «سابك» تتبنى روح الابتكار والتعاون من أجل تطوير تقنيات وعمليات جديدة تعزز المسير نحو الحياد الكربوني، مفيدا بأن استراتيجية الشركة لالتقاط الكربون وهذه الفرصة الجديدة للتعاون مع شركة «ليندي الهندسية» تبرزان أهمية الاستفادة من خبرات «سابك» التقنية لتحويل المخلفات إلى موارد قيمة تعزز مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون.

دمج التقنية

أشار نائب الرئيس الأعلى للمبيعات العالمية والتقنية في شركة «ليندي الهندسية» جون فان دير فيلدن، إلى أن الجمع بين تقنية معالجة الغاز التي تمتلكها «ساينتفيك ديزاين» التابعة لـ «سابك» وخبرة «ليندي» في التقاط ثاني أكسيد الكربون وتسييله، إضافة إلى سجلها الحافل في تصميم المصانع وتنفيذها وتشغيلها، يعزز طموح الشركة نحو تحقيق الحياد الكربوني في صناعة البتروكيماويات.

تقليل التأثير

قال الرئيس التنفيذي لشركة «ساينتفيك ديزاين» الدكتور عطية أبورقبة «متحمسون لهذه المسيرة الرائدة مع سابك وليندي الهندسية، التي تهدف إلى دمج تقنية سابك لالتقاط ثاني أكسيد الكربون وتنقيته في عمليات إنتاج أكسيد الإيثيلين وجلايكول الإيثيلين، بما يسهم في تقليل التأثير البيئي، ويتماشى هذا التعاون الاستراتيجي مع التزامنا الراسخ بالاستدامة».

إنشاء مصنع

سيؤدي هذا التعاون إلى الاستفادة من تقنية ثاني أكسيد الكربون التي تمتلكها «سابك»، التي أظهرت فعاليتها من خلال إنشاء أكبر مصنع من نوعه في العالم لاستخلاص واستخدام ثاني أكسيد الكربون في شركة «المتحدة» التابعة لسابك، وهي تقنية تتمتع بالقدرة على استعادة وتنقية ما يصل إلى 500 ألف طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا، التي كان من الممكن أن تنطلق إلى الغلاف الجوي أثناء عملية إنتاج جلايكول الإيثيلين، ويمكن تحويل ثاني أكسيد الكربون المستخلص إلى منتجات قيمة مثل اليوريا، وهي من المغذيات الزراعية الحيوية التي تعزز المحاصيل الزراعية، والميثانول، وهو لبنة بناء متعددة الاستخدامات لمختلف المواد الكيميائية، وثاني أكسيد الكربون المسال، الذي يستخدم على نطاق واسع في صناعة الأغذية والمشروبات.

تحقيق خفض

أعلنت «سابك» في 2021م هدفها الالتزام بالحياد الكربوني، من خلال تحقيق خفض بنسبة 20% في نطاقي الانبعاثات (الأول والثاني) بحلول 2030م كهدف مرحلي مقارنة بـ2018م، والوصول إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050م بما يتوافق مع أهداف اتفاقية باريس، وتتألف خارطة الطريق التي وضعتها الشركة بخصوص تحقيق الحياد الكربوني من 5 مسارات مهمة؛ هي كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والتشغيل الكهربائي، والتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) والهيدروجين الأخضر / الأزرق.

ويمثل هذا التعاون الاستراتيجي بين كل من «سابك» و«ساينتفيك ديزاين» و«ليندي الهندسية» خطوة مهمة نحو تحول صناعة الكيماويات، وتعجيل الانتقال إلى مستقبل مستدام ومحايد للكربون.

أمين عام جيبكا لـ«الطاقة»: البتروكيماويات صناعة إستراتيجية في الخليج.. وهذا دور الهيدروجين

دينا قدري

الطاقة

سلّط أمين عام جيبكا، الدكتور عبدالوهاب السعدون، الضوء على أهمية صناعة البتروكيماويات لدعم الجهود الرامية لمكافحة تغير المناخ، مع التركيز على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لتمكين الصناعة من تحقيق أهدافها.

وأوضح السعدون أن منتدى جيبكا السنوي الـ17 أصبح بمثابة منصة مثالية لتعزيز الشراكات والتعاون الذي يحتاجه القطاع لتضافر الجهود حول أبرز القضايا التي تهمّ الصناعة، خاصةً الاستدامة والتجارة والاقتصاد الدائري وإدارة النفايات البلاستيكية.

وتحدّث السعدون -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- عن تطورات صناعة البتروكيماويات في ظل التحديات المناخية الراهنة، ومنافسة الصناعة الخليجية لنظيرتها الأوروبية.

حجر الزاوية في دول الخليج

أكد أمين عام جيبكا عبدالوهاب السعدون أن صناعة البتروكيماويات في دول الخليج هي صناعة إستراتيجية، تُعدّ بمثابة حجر الزاوية في إستراتيجيات دول المجلس، لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط الخام المتذبذبة.

وقال السعدون -في تصريحاته إلى منصة الطاقة-: «اليوم، أصبحت منطقة الخليج العربي مركزًا رئيسًا لإنتاج البتروكيماويات، كما توسّعنا لإقامة شراكات خارجية في الأسواق الرئيسة، سواء في الصين أو أوروبا أو الولايات المتحدة».

وأضاف: «كل هذه المسيرة تترجم رؤية قادة دول مجلس التعاون بشأن أهمية هذه الصناعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.. والدور الأكبر والأهم هو التوجه نحو الصناعات التحويلية التي تحقق قيمة مضافة أعلى، والتي ستخلق قاعدة صناعية أكبر، مع الاهتمام بإقامة مراكز أبحاث».

كما قال: «بوصفنا صوتًا لهذه الصناعة، نسعى في هذه المنصة إلى دعوة قيادات هذه الصناعة لتبادل الأفكار والتجارب لتعزيز التنافسية، لأن هذه صناعة عالمية.. منتجاتنا تنتج هنا لكنها تُصدَّر إلى الخارج، لذلك تحتاج التنافسية إلى أن تكون على مستوى العالم مع المنتجين الآخرين».

وأشار السعدون إلى إقامة أول مجمع لتحويل النفط الخام لكيماويات خلال السنوات المقبلة، في شراكة بين أرامكو وسابك في رأس الخير، ما سيمثّل نقلة بالنسبة للصناعة في دول الخليج.

ويتبع ذلك خطوات ثانية إلى تكامل بين صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات في عمان وأبوظبي والكويت والبحرين والسعودية، ما سيعزز دور الصناعة في السنوات المقبلة.

دول الخليج منافس قوي
بشأن إمكانات صناعة البتروكيماويات في دول الخليج، أكد أمين عام جيبكا عبدالوهاب السعدون، أن تنافسيتها عالية جدًا على المستوى العالمي.

وأوضح أن الصناعة الأوروبية بحكم أنها لا تمتلك مدخلات للإنتاج؛ إذ تُعدّ المواد الخام غير متاحة، إثر تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وانقطاع إمدادات الغاز، ما أدى إلى إغلاق الكثير من المصانع وخروجها من المنافسة عالميًا.

وبحكم غياب المواد الخام، لم تعد أوروبا ذات تنافسية عالية، ما يتيح الفرصة للمنتجين في دول الخليج الذين يحتاجون إلى اتفاقيات تجارة حرة لتسهيل دخول الإمدادات من الكيماويات.

وقال السعدون -في تصريحاته إلى منصة الطاقة-: «أوروبا تعدّ من الأسواق المحمية بها أنظمة وقوانين وكثير من التعقيد.. ولكننا نأمل توقيع اتفاقيات تجارة حرة تعود بالنفع على الطرفين».

دور الهيدروجين وإمكاناته
تحدّث أمين عام جيبكا عبدالوهاب السعدون عن رأيه في الهيدروجين بوصفه وقودًا انتقاليًا في المستقبل.

وقال -في تصريحاته إلى منصة الطاقة-: إن «الهيدروجين ليس فقط وقودًا، ولكنه يمكن أن يكون لقيمًا لإنتاج الكثير من الكيماويات.. منطقتنا مؤهلة لكي تكون مركزًا لإنتاج الهيدروجين الأزرق، وحتى الهيدروجين الأخضر».

وشدد على أن «للهيدروجين مستقبلًا واعدًا بالنسبة لنا، سواء بصفه وقودًا أو لقيمًا.. وتبقى المفاضلة بين الأمونيا بوصفها حاملة للهيدروجين أم تحول إلى يوريا لسدّ النقص في تغذية الملايين».

مؤتمر جيبكا السنوي
انطلقت فعاليات مؤتمر جيبكا السنوي في العاصمة القطرية الدوحة، خلال المدّة من 4 إلى 6 ديسمبر/كانون الأول 2023، باستضافة من شركة قطر للطاقة.

وخلال افتتاح المنتدى في دورته الـ17، رحّب وزير الطاقة القطري سعد بن شريدة الكعبي بانعقاد المنتدى للمرة الأولى في دولة قطر، مشددًا على أن الاتحاد يبذل قصارى جهوده -منذ تأسيسه- لبناء صناعة كيماوية قوية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتابع: «يوفر المنتدى هذا العام منصة قيّمة لمناقشة الأولويات الإستراتيجية، مثل تعزيز التميّز التشغيلي، وتطوير تقنيات جديدة، وتعزيز كفاءة الإنتاج».

ومن جانبه، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان: «بمناسبة انطلاق قمة المناخ كوب 28، من الضروري تأكيد أن قطاع البتروكيماويات يؤدي دورًا أساسيًا في المساعي العالمية الرامية لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة».

وأضاف وزير الطاقة السعودي: «رغم خضوع هذا القطاع للمراقبة الدقيقة بسبب المخاوف البيئية، فإنه أصبح قوة محركة في دعم التحولات الإيجابية ضمن جهود مواجهة تغير المناخ».

وأعلن وزير الطاقة والمعادن بسلطنة عمان سالم بن ناصر بن سعيد العوفي، في كلمته، استضافة العاصمة مسقط لفعاليات منتدى جيبكا السنوي الـ18 في ديسمبر/كانون الأول 2024.

شكراً